

وعقد يوثق في الابواب والقلوب فيمض وتقبل ويفرق بين المور ووجهه
وله حقيقة عند الائمة الثلاثة وقال ابو حنيفة لاحقيقة له ولانا نؤمن في الجسم
وبه قال ابو جعفر الاستبازي في حقه وقوله حرام بالاجماع واختلفوا فيمن
يتعلم الحرف فقال ابو حنيفة وما لك واحد يفر ذلك من اصحابنا في حنيفة فقال ان
تعلمه يتبعه وليقبه لو يكتسبه وان تعلمه معتقدا جاز او معتقدا انه نفعه كغير
وان اعتقد ان كشيئا طين بفعل السحر ما يباح كافر وقال الشافعي من تعلم الحرف
فلنا صفت لنا حرك فان وصف ما يوجد للكر مثل ما اعتقد اهل بابل من كثر بل في
الكامل سبعة وانها فعل بالتمس منها كافر وان وصف ما لا يوجد للكر فارقعت
اباحة الحرف كافر **فصل** وهل يقتل الساحر بمجرد تعلمه واستعداده قال مالك واحد
يتعلم حرفة ذلك فان قتل الحرف قتل عند الائمة الا ابو حنيفة فانه قال لا يقتل حرفي
بكثر ذلك منه وروى عنه انه قال لا يقتل حرفة قتل انسانا بعينه وقيل
يتعلم خصوصا واحدا قال ابو حنيفة وما لك واحد يقتل حرفة وقال الشافعي يقتل
قصاصا **فصل** وهل يقتل قربة الساحر لاقال ابو حنيفة في الميموم عنه وما لك
لاقتل قوبته ولا سمع بل يقتل كالفرد بن وقال الشافعي يقتل قوبته وعن احمد
روايات اظهرها انه لا يقتل واختلفوا في ساحر اهل الكتاب فقال مالك في شافعي
واحد لا يقتل وقال ابو حنيفة يقتل كما يقتل ساحر مسلم وهل يحكم في احرة المسلمة
حكم الرجل المسلم قال مالك وشافعي واحد حكمها حكم الرجل وقال ابو حنيفة تحبس
ولا تقتل **فصل** قال امام المؤمنين لا يظهر الحرف الا على فاسق كما لا تظهر الكفرة على
فاسق وذلك مستفاد من اجماع الائمة وقال مالك الحرف يزدقه واذا قال الائمة
قتل ولم يقتل قوبته **فصل** قال النووي وجه الله في الرخصة اثنان الحرف والمعلم
الكهانة والتنجيم والضرب عماله مثل وشروك وسبعين وتعليمهم حرام بالنظر الحرفي وقال

ابن قدامة المنبئ في الكفة الكاهن الذي راى زين والعراف تعلق عن احمد
ان حكمها الحبر او قتل حرق يموت اقال ما المعتم الذي يبرهن على المصروع ويرغم
الله على من وانها تقطيعه من ذكرها اصحابنا في السنة وروى عن احمد انه توقف
فيها قال في مثل السبب عن الرجل يوحى عن امراته بليس من يدايه فقال
انما نوحى عن ما يضر ولم يضره عما نفع ان استطعت ان تنفع خاك فافعل وهذا
يدل على ان مثل هذا لا يكفر صاحبه **كتاب الحدود**
المربطه على الجنائيات سبعة وهي الوردة والكهفي والزنا والغذف والحرفة وقطع
الطرفين ومن لم يجر **باب** **الزنا** في قطع الاسلام
يقول او فعل او نية اتفق الائمة على ان من ارتد عن الاسلام وجب عليه القتل
ثم اختلفوا هل يحتم قتله في الحال ام يوقف على استنابته وهل استنابته
واجبة ام مستحبة واذا استناب لم يذب هل يمهل ام لا فقال ابو حنيفة لا
استنابته ويقتل في الحال الا ان يطلب الامهال في مهل ثلاثا وان صاحبه فقال
يمهل وان لم يطلب له الامهال استحبابا وقال مالك تجب استنابته فان تاب في
الحال قبلت قوبته وان لم يقب مهل ثلاثا لعلمه يتوب فان تاب والاقول
ولما نفي وجوب الاستناب لان اظهرها الوجوب وعند في الامهال قولان
اظهرها انه لا يمهل وان طلب بل يقتل في الحال اذا امر على رده وعز احمد روايات
عندنا في اذهب مالك والثانية لا تجب الاستنابة واما الامهال فلم يختلف
مده هبة في وجوبه ثلاثا وحكي عن الحسن بن عمر ان المرند الاستناب واجب
ثلاثة في الحال وقال اعطى ان كان سواد اعطى الاسلام ثم ارتد فانه لا يستناب
وان كان كافرا فاسلم ثم ارتد فانه يستناب وحكي عن النووي انه يستناب
ايداهل المرندة كالمردم اقال مالك في شافعي واحد الرجل والمرأة في حكم